

دور التراث الثقافي في تعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي - دراسة حالة
الجزائر-

**The role of cultural heritage in enhancing the dimensions of
the violet economy - a case study of Algeria -**

سعاد رزاي⁽¹⁾. نوال ضريفي^{(2)*}

⁽¹⁾ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، s.rezzai22@gmail.com

⁽²⁾ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، drifinawel2010@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/19؛ تاريخ القبول: 2024/05/01؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الاقتصاد البنفسجي ودور التراث الثقافي في تعزيز أبعاد هذا النموذج الاقتصادي الجديد، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتي تتمحور حول واقع التراث الثقافي في الجزائر في ظل التوجه لتعزيز الدور الاقتصادي لهذا الأخير في إطار تبني أبعاد الاقتصاد البنفسجي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يمتاز التراث الثقافي في الجزائر بأهمية بالغة وتنوع كبير، حيث يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية إذا ما تم استغلاله بالشكل الذي يسمح له بخلق ثروة ومناصب شغل دائمة، غير أن القطاع السياحي لا يستغل هذا التراث بالقدر الكافي ولا بالشكل الصحيح. الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي؛ الاقتصاد البنفسجي؛ السياحة الثقافية؛ المواقع الأثرية.

Abstract:

This study seeks to clarify the concept of the violet economy and the role of cultural heritage in enhancing the dimensions of this new

economic model, by trying to answer the main problem that revolves around the reality of cultural heritage in Algeria in light of the trend to enhance the economic role of the latter within the framework of adopting the dimensions of the violet economy.

The study reached several results, the most important of which are:

The cultural heritage in Algeria is of great importance and great diversity, as it can contribute to economic development if it is exploited in a way that allows it to create wealth and permanent jobs. However, the tourism sector does not exploit this heritage sufficiently or properly.

Keywords: Cultural Heritage; violet economy; Cultural tourism; historical location.

مقدمة

وجه العالم في السنوات الأخيرة المزيد من الاهتمام نحو التنمية المستدامة، وذلك نتيجة بروز عدة أزمات اقتصادية وبيئية وإنسانية، الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول اقتصادية تمتاز بالقدرة على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة مع حماية ، وفي ظل هذه الأوضاع برز مفهوم جديد من مفاهيم التنمية المستدامة يتمثل في الاقتصاد البنفسجي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الموروث الثقافي الإنساني واستغلال هذا الأخير في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال الاعتماد على التنمية الثقافية كوسيلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال التراث الثقافي الذي يلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما تم استغلاله بالشكل الأمثل، مع الحرص على الحفاظ على هذا التراث مما يجعله شكل من أشكال التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التراث الثقافي في الجزائر في ظل التوجه العالمي لتعزيز هذا القطاع في إطار تبني أبعاد الاقتصاد البنفسجي؟

الأسئلة الفرعية: للإحاطة أكثر بالموضوع تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة

الفرعية التالية:

- ما هي الأفكار والممارسات التي يمتاز بها الاقتصاد البنفسجي؟
- كيف يمكن للتراث الثقافي أن يساهم في التنمية الاقتصادية في ظل تبني نموذج الاقتصاد البنفسجي؟

• ما هي العوامل المؤثرة في حركية النشاط الثقافي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020.

• ما هي المكانة التي يحتلها المجال الثقافي في جدول اهتمامات الدولة الجزائرية؟

فروض الدراسة:

- تتمثل أهم أفكار وممارسات الاقتصاد البنفسجي في تعزيز مكانة القطاع الثقافي واستغلاله في المجال الاقتصادي بشكل مستدام.
- يساهم التراث الثقافي في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز السياحة الثقافية وبالتالي توفير مداخيل ذات طابع مستديم ونظيف بيئياً.
- تعتبر الأزمات الاقتصادية والصحية أهم العوامل المؤثرة على حركية النشاط الثقافي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020.
- يحتل القطاع الثقافي مكانة هامة في جدول اهتمامات الدولة الجزائرية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الاقتصاد البنفسجي ودور التراث الثقافي في تعزيز أبعاد هذا النموذج الاقتصادي الجديد، مع تسليط الضوء على القطاع الثقافي في الجزائر والصعوبات التي يعاني منها هذا الأخير، مع التركيز على مكونات التراث الثقافي الجزائري، ومكانة هذا الأخير في جدول اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال تحليل الميزانية المخصصة للقطاع الثقافي خلال الفترة 2014 – 2020.

المنهج: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة خصائص الاقتصاد البنفسجي من جهة، والتراث الثقافي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاطلاع على واقع التراث الثقافي في الجزائر ومكوناته وتحليل الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة في الجزائر بشكل تفصيلي.

المحور الأول: الاقتصاد البنفسجي وأبعاده

يعد الاقتصاد عصب وعجلة التنمية في كل دولة ونظراً لأهميته قام العلماء بتقسيمه

إلى عدة ألوان من بينها الاقتصاد البنفسجي أو كما يسميه البعض الاقتصاد الأرجواني وظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا في 19 ماي 2011.

أولاً: تعريف الاقتصاد البنفسجي

يعرف الاقتصاد البنفسجي على أنه "الاقتصاد الذي يسعى إلى أخذ بعين الاعتبار مكون الثقافة كأحد المحددات الأساسية في بناء الاقتصاد وهو أيضا الذي يتكيف مع التنوع البشري في إطار العولمة، وهو الذي يعظم البعد الثقافي في تثمان السلع والخدمات⁽¹⁾.

كما يعرف "الاقتصاد البنفسجي هو تحالف بين الاقتصاد والثقافة لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تجديد الأنشطة الإنتاجية، إن مساهمة الاقتصاد البنفسجي في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه⁽²⁾.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأسلوب مبسط أن الاقتصاد البنفسجي هو تثمان كل السلع والخدمات استنادا على البعد الثقافي.

ثانياً: أهمية الاقتصاد البنفسجي

ترجع أهمية الاقتصاد البنفسجي لتصاعد أهمية الجانب الثقافي في المجتمع المعاصر تتمثل أهميته في:

-أصبح التنوع الاقتصادي مرتبطا بالمصادقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة؛

-يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنوع الاقتصاد الوطني للدول النامية التي تعتمد في غالبيتها على قطاع النفط؛

-تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها وبالارتكاز

(1) آمنه جيلالي. الاقتصاد البنفسجي، التنوع الثقافي والتنمية المستدامة: علاقات تفاعلية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد 1، المجلد 5، سنة 2022، ص 397.

(2) عبد اللطيف طه صلاح. الاقتصاد البنفسجي هل يمكن أن يؤثر على الثقافة. تاريخ الاطلاع 21 08 2021، من <https://blogsoaljazeera.net/blog>، السنة 2019.

على الخصائص والفرص المحلية؛

-إبراز التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتمشى مع هذا التوجه⁽¹⁾.

ثالثاً: أهداف الاقتصاد البنفسجي

تتمثل أهداف الاقتصاد البنفسجي فيما يلي⁽²⁾:

- نقل الثقافة والحفاظ عليها لاستدامتها لتستفيد منها الأجيال القادمة.
- التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستدام عن طريق استخدام المصادر المحلية في إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.
- تحقيق عنصر التنوع الاقتصادي عن طريق وضع التمييز في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع السياحي.
- الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع مع نشر الثقافة المحلية والتعريف بها دولياً عن طريق تنظيم تظاهرات رياضية وثقافية كبرى.
- مواجهة أسباب الوقوع في الأزمات الاقتصادية المتكررة.
- الابتعاد عن الانحرافات التي تؤدي إلى الوقوع في أزمات اقتصادية وهذا من خلال تعزيز البعد الأخلاقي كأساس للانتعاش الاقتصادي القائم على الثقافة.

رابعاً: الركائز الأربعة للاقتصاد البنفسجي

- هناك أربع ركائز للاقتصاد البنفسجي ويجب على السياسات العامة أن تكثف جهودها من أجل تحقيق هذه الركائز، وتتمثل هذه الركائز فيما يلي⁽³⁾:
- البنية التحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة: وتشمل خدمات يمكن الوصول إليها بأسعار منخفضة وجودة عالية كرعاية المسنين والمعوقين والأطفال والمرضى.

(1) عمار بن مالك. مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق ابعاد الاقتصاد البنفسجي حالة كأس العالم بروسيا طبعة 2018. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 2، المجلد 5، السنة 2019، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 44-45.

(3) فتيحة صالي. الاقتصاد البنفسجي كبديل استراتيجي للهبوط بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية المستدامة. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، العدد 2، المجلد 3، السنة 2021، ص 56.

- تنظيم سوق الشغل: مع تحقيق المساواة والتوازن بين الجنسين في التوظيف والدفع والترقية، وبين الجهد المبذول والأجر المدفوع والأعمال الخاصة بالرعاية في المجال الخاص.
- تدابير خاصة: قصد تخفيف عبء العمل غير المدفوع الأجر للأسر الريفية فقد تم وضع بنية تحتية مادية فعالة، وهذا من خلال تقليل عمل النساء غير مدفوع الأجر في حمل المياه وجمع الحطب والزراعة وتجهيز الأغذية.
- تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي في مجال الطبيعة والتعليم كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي.

خامساً: أبعاد الاقتصاد النفسي

من خلال التعاريف السابقة للاقتصاد النفسي يتضح لنا أنه مبني على بعدين أساسيين هما:

- البعد الأخلاقي لمفهوم الاقتصاد النفسي: والذي تم تحديده كواحد من أسس نمو اقتصادي جديد قائم على الثقافة، فعند مناقشة الأخلاق في سياق الاقتصاد النفسي من المهم أن نعرف أن الأخلاق هي مسألة ثقافة سواء كانت منظمة أو مجتمعاً أو شعباً، يجب أن تستند إلى قيم مشتركة تكون واضحة وعملية مشتركة فالشركات والمجتمعات والحكومات والأفراد جميعهم لهم دور أساسي في تحقيق بيئة ثقافية غنية ومتنوعة، وفي مجابهة ضغوط العولمة، ويجب على قطاع الأعمال أن يراعي الخصائص الثقافية في إدارة أنشطة التنمية المستدامة⁽¹⁾.

-البصمة الثقافية في الاقتصاد النفسي: تمثل جميع العوامل الخارجية أو الآثار الغير مباشرة الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، والناجمة عن تصرفات الأعوان الاقتصاديين في البيئة الثقافية والتي ربطها بالإنتاج والاستهلاك⁽²⁾، مع العلم أن الاقتصاد النفسي يستعير من المجال البيئي مفهوم البصمة البيئية لتطبيقه على المجال الثقافي، وحساب البصمة الثقافية كمؤشر للنظر في الجوانب الثقافية هي قياس الضغط الذي

(1) jacinthe. l'économie mauve: économies développement durable et diversité culturelle. Paris, 2012, P 6.

(2) أمانة جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 401.

تمارسه الثقافة على الاقتصاد، ومن خلال التحكم في البصمة الثقافية، تساهم المنظمات في إثراء التنوع الثقافي في ظل العولمة وبالتالي تنسجم مع نموذج الاقتصاد البنفسجي.

المحور الثاني: الدور الاقتصادي للتراث الثقافي في ظل الاقتصاد البنفسجي

إن الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع التراث الثقافي على المستوى الوطني والدولي من خلال عقد مؤتمرات وندوات علمية تتعلق بحمايته ومع ظهور الاقتصاد البنفسجي كمفهوم تنموي حديث يركز على زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. سنحاول توضيح الدور الاقتصادي للتراث الثقافي في ظل الاقتصاد البنفسجي.

أولاً: تعريف التراث الثقافي

للتراث الثقافي تعريف عديدة ومتنوعة نظراً لاتساع وشمولية هذا المفهوم وسنعرض البعض من هذه التعاريف:

- عرف المعهد الأمريكي عام 1935 التراث الثقافي على أنه "الأشياء والأماكن والأعمال الفنية التي تحوز قيمة ثقافية وهي تضم الآثار التاريخية ومجموع الفنون.

- وعرفه الأستاذ مصطفى كمال شحاته بأنه "كل أنواع المنقولات والعقارات التي تمثل أهمية التراث الثقافي لشعب ما مثل الجامعات، المتاحف، دور العبادة، الأضرحة الدينية، الأنصبه التذكارية، ومواقع الآثار وأماكن حفظ الأعمال الفنية والكتب والمخطوطات وما إلى ذلك" ويرى كذلك أنها تلعب دوراً بالغ الأهمية في حياة الشعوب⁽¹⁾.

تبين لنا هذه التعاريف أن التراث الثقافي يتميز بخصائص تتمثل في:

- تناقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل آخر أي التراث أبا عن جد.

- يتكون التراث الثقافي من عناصر مادية وعناصر غير مادية.

- تفاوت مدة الصمود بين مختلف الثقافات المجتمعية.

مما ذكر سابقاً في التعاريف والخصائص يمكن القول إن التراث كالجذور في الشجرة

(1) حكيم كحاحلية. واقع وآفاق التراث الثقافي الجزائري. مجلة النبراس للدراسات القانونية، العدد 2، المجلد 3، السنة 2018، ص 47.

كلما غاصت وتفرعت كانت شجرة أثبت وأقدر على مواجهة تغير الزمان لذا يجب المحافظة عليه وحمايته.

ثانياً: أنواع التراث الثقافي

التراث الثقافي يتقسم إلى نوعين أساسيين هما:

- التراث الثقافي المادي

التراث الثقافي المادي جدير بالحماية والحفاظ عليه بشكل أمثل لأجيال المستقبل، وهو يتقسم إلى التراث المادي الثابت كالمدين العتيقة والمساجد والمتاحف والزوايا والمنقوشات الصخرية، والتراث المادي المنقول كالحلي والمجوهرات الألبسة والأسلحة... الخ

- التراث الثقافي اللامادي

هو كل ثروة ثقافية منقولة تنتفي فيها صفة المادية وبعبارة أخرى هو تلك الممارسات والمهارات وما لها من آلات وقطع ومصنوعات أماكن ثقافية والتي تعتبرها المجموعات وأحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثقافي، ويجلى التراث الغير مادي خاصة في: العادات والتقاليد، الغناء الموسيقى والرقص، الحكايات والألغاز والأمثال الشعبية.. الخ⁽¹⁾

ثالثاً: دور التراث الثقافي في تعزيز النشاط السياحي

التراث الثقافي يلعب دورا هاما في تعزيز السياحة الثقافية وزيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف والتعرف على الصناعات التقليدية أو أي شكل من أشكال التعبير الفني والحضور في بعض الفعاليات الثقافية مثل المعارض، وللسياحة الثقافية أيضا أهمية ودور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تهيئة العائد الثقافي والاستثمار في الموروث الثقافي والسياحي بالإضافة إلى خلق بيئة ثقافية متنوعة ثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه، مما يوضح لنا أن هناك علاقة تكامل بين الثقافة والاقتصاد والسياحة.

الجزائر من الدول التي تمتلك موروثا ثقافيا زاخرا ومقومات هامة في مجال السياحة

(1) إسماعيل بن ملوكة. التراث الثقافي ودوره في بعث السياحة الصحراوية. مجلة حقول معرفية، العدد 1، المجلد

2، السنة 2021، ص 212.

الثقافية ممثلاً أساساً في التراث الثقافي المادي واللامادي، فكل منطقة من المناطق الجزائرية تتمتع ببصمة ثقافية تميزها عن غيرها من المناطق.

رابعاً: مساهمة التراث الثقافي في المجال الاقتصادي في ظل تبني نموذج الاقتصاد البنفسجي

بناءً على ما التطرق إليه سابقاً فيها يخص الاقتصاد البنفسجي الذي يسعى إلى تعزيز الدور الاقتصادي للجانب الثقافي بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي القائم على الثقافة والحفاظ عليه لاستدامته وتعزيز البعد الأخلاقي والبصمة الثقافية، والحفاظ على العادات والتقليد مع نشر الثقافة المحلية وتحقيق التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستدام من خلال إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة، كما يهدف هذا القطاع إلى إنجاز الأعمال البنفسجية التي تهدف إلى نشر البعد الثقافي وتطويرة مع ضمان العيش الرغيد وإصلاح سبل الحياة التي تمنح المساواة.

وبما أن التراث الثقافي يساهم في النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع السياحة الثقافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل أبعاد الاقتصاد البنفسجي، على هذا الأساس يمكن القول أن إثراء التنوع الثقافي يعد كعنصر نشط في الابتكار والتبادلات الإبداعية والتكيف مع الظروف والنمو المتوازن، ويسمح للوعون الاقتصاد بتقدير ممارساته وموجوداته الثقافية بطريقة غير أحادية، وكل هذا يؤدي إلى التكامل مع الاقتصاد الأخضر ومواكبة النمو الاقتصادي باستغلال التراث الثقافي أحسن استغلال، وهذا يتطلب استراتيجية فعالة وقرارات سياسية محكمة.

حيث إن الاقتصاد البنفسجي نموذج قائم على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تجديد الأنشطة، إلى جانب المخاوف المتعلقة بالبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي)، والبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) الذي ظهر مع تزايد الضغوط على البيئة، وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي.

ولتحديد مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالجانب الثقافي كشكل من أشكال تبني نموذج الاقتصاد البنفسجي وتحقيق أهدافه نحاول في المحاور التالية دراسة واقع التراث الثقافي في الجزائر.

المحور الثالث: واقع التراث الثقافي في الجزائر

بعد التطرق لكل من الاقتصاد البنفسجي والدور الاقتصادي للتراث الثقافي نحاول في هذا المحور تسليط الضوء على واقع القطاع الثقافي في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى مكونات القطاع الثقافي في الجزائر وتطور الميزانية المخصصة لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، وذلك بغية تحديد مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الثقافي وبالتالي انعكاسات ذلك على دوره الاقتصادي لهذا القطاع.

أولاً: مكونات القطاع الثقافي في الجزائر

يعتبر التراث الثقافي بأبعاده المادية وغير المادية القطاع الفرعي الرئيسي لدائرة الثقافة بحكم ثرائه وتنوعه، وقد ورث التراث الثقافي حصة الأسد في تخصيص الموارد لقطاع الثقافة لدعم هذا القطاع.

- المتاحف الوطنية:

المتاحف الوطنية هي عبارة عن مؤسسات غير ربحية بالدرجة الأولى، حيث تهدف إلى خدمة المجتمع وتطويره، من خلال الحفاظ على التراث المادي وغير المادي، وعرضه للجمهور بغية التعليم والدراسة وترقية النشاط السياحي، وهناك عدة مؤسسات خاضعة للإشراف مكرسة لدعم الحفاظ على هذا التراث وحمايته وتعزيزه، ويمكن توضيح أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مؤسسات التراث الثقافي في الجزائر

السمية	طبيعة المؤسسة
22 متحف وطني وجهوي	مؤسسات عمومية ذات طابع إداري
5 حظائر للتراث الوطني	مؤسسات عمومية ذات طابع إداري
الديوان الوطني لحماية وتعزيز وادي الميزاب	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري
4 مراكز	مؤسسات عمومية ذات طابع إداري
الوكالة الوطنية للقطاعات المحمية	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري
الديوان الوطني لإدارة واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية	مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري
المركز الوطني لأبحاث ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ	مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي
المركز الوطني للبحوث الأثرية	مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي
المدرسة العليا لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

المصدر: د بيلي وآخرون، 2020، ص31.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أهم مؤسسات التراث الثقافي هي المتاحف الوطنية والجهوية مكرسة لتولي مسؤولية الأملاك التاريخية الوطنية وضمان إثرائها والحفاظ عليها واستغلالها من خلال عرضها للجمهور، وتتنوع هذه المؤسسات على ولاية، وهي: الجزائر (06)، تلمسان (03)، قسنطينة (02)، والباقي موزعة على الولايات التالية بكل من بشار، مديعة، خنشلة، تيبازة، غرداية، الشلف، تبسة، المسيلة، وهران وسطيف.

ولتوضيح الدور الاقتصادي لهذه الهياكل نستعرض عدد زوارها خلال الفترة الممتدة من 2014 و2020 من خلال الجدول التالي:

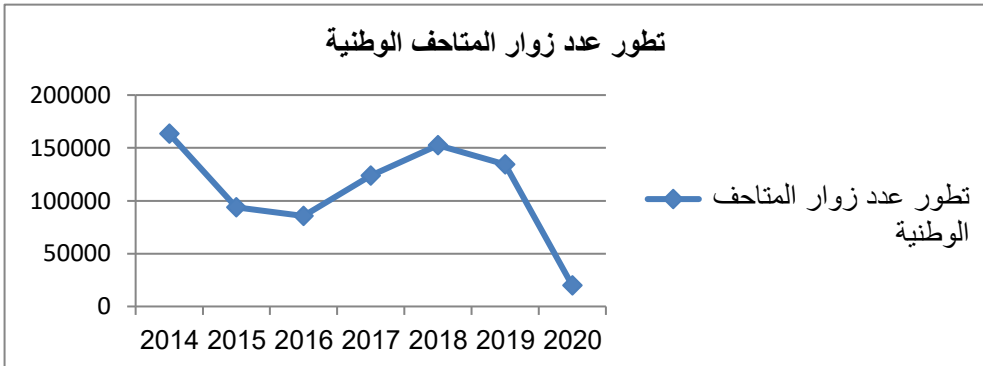
الجدول رقم (2): عدد زوار المتاحف الوطنية حسب فئة الزوار 2014-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	طبيعة الزوار
9 481	28 198	23 326	17 534	15 306	16 926	20 161	الأفواج المدرسية
198	1 522	2 604	1 993	2 081	2 547	2 849	الوفود الرسمية
8 890	92 142	115 178	97 191	61 451	66 695	120 842	الزوار الوطنيون
1 179	12 627	11 305	7 150	6 701	7 710	19 595	الزوار الأجانب
19 748	134 489	152 413	123 868	85 539	93 878	163 447	المجموع

المصدر: د بيلي وآخرون، 2020، ص32

يمكن توضيح مدى تطور عدد زوار المتاحف الوطنية خلال الفترة الممتدة من 2014-2020 بشكل أكثر دقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور عدد زوار المتاحف الوطنية حسب فئة الزوار 2014-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم 2

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 والشكل أعلاه تذبذب في عدد زوار المتاحف الوطنية حيث أن سنة 2014 سجلت أعلى رقم لعدد الزوار، حيث ينقسم هذا الأخير إلى الأفواج المدرسية بعدد 20 161 زائر أي بنسبة 12,33% من مجموع الزوار، والوفود الرسمية بعدد 2 849 زائر أي بنسبة 1,74% من مجموع الزوار لسنة 2014 وهي نسبة ضئيلة جداً حيث من المفروض أن تساهم زيارات الوفود الرسمية في تشجيع هذا النشاط والترويج للمتاحف الوطنية خاصة فيما يتعلق بالوفود الرسمية الأجنبية، أما أعلى نسبة لعدد الزوار فقد سجلت في فئة الزوار الوطنيون حيث بلغ عددهم سنة 2014 حوالي 120 843 زائر أي بنسبة تقدر بـ 73,93% من مجموع الزوار لسنة 2014، أما الزوار الأجانب فقد عددهم في سنة 2014 بـ 19 595 زائر أي بنسبة 11,99% وهي نسبة مقبولة نوعاً.

أما سنتي 2015 و2016 فقد عرفت تراجعاً كبيراً في عدد زوار المتاحف الوطنية حيث شهدت هاتين السنتين توافد 93 878 و85 539 زائر على الترتيب أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 42,56% و47,66% على التوالي بالمقارنة مع عدد الزوار في سنة 2014، أما سنة 2017 فقد شهدت ارتفاع نسبي في عدد الزوار بالمقارنة مع سنتي 2015 و2016 غير عدد الزوار خلال هذه يبقى منخفضاً بالمقارنة مع الأرقام المسجلة في سنة 2014، حيث بلغ عدد الزوار في سنة 2017 حوالي 123 868 زائر أي بارتفاع يقدر بـ 44,81% بالمقارنة مع عدد الزوار في 2016 وانخفاض يقدر بـ 24,22% بالمقارنة بعدد الزوار في 2014، كما شهدت سنة 2018 هي الأخرى ارتفاعاً نسبياً في عدد زوار المتاحف الوطنية حيث قدر عددهم خلال هذه السنة بـ 152 413 زائر أي بزيادة تقدر بـ 23,04% بالمقارنة مع عدد الزوار في 2017، غير أن سنة 2019 شهدت انخفاضاً محسوساً في عدد زوار المتاحف حيث بلغ عدد خلال هذه السنة حوالي 134 489 زائر بانخفاض يقدر بـ 1,18%، أما فيما يخص سنة 2020 والتي كانت استثنائية بفعل جائحة كورونا وانعكاساتها على مختلف الأنشطة بما فيها الأنشطة الثقافية حيث تم غلق مختلف الهياكل الثقافية في إطار إجراءات الحجر الصحي، الأمر الذي أدى تراجع كبير في عدد زوار المتاحف في سنة 2020 حيث لم يتجاوز عددهم خلال هذه السنة 19 748 زائر.

من خلال ما سبق نستنتج أن المتاحف الوطنية والتي تشكل أهم الهياكل الثقافية ذات الدور الاقتصادي من جهة، والدور الثقافي والحضاري من جهة أخرى، قد شهدت

عدة اضطرابات في ما يخص عدد الزوار الذي يعد المؤشر الأساسي لمردودية هذه الهياكل، حيث أثرت تلك الاضطرابات في حجم مداخيل المتاحف الوطنية لارتباط هذه الأخيرة بشكل مباشر بعدد الزوار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور مداخيل المتاحف الوطنية حسب فئة الزوار 2014-2020 الوحدة (مليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المداخيل	1 812,43	421,73	350,68	927,13	391,38	288,36	183,00

المصدر: من أعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انهيار عائدات المتاحف الوطنية خلال سنتي 2015 و2016، نتيجة لقلّة الدعم المادي من طرف الوزارة الوصية من جهة، وانخفاض عدد زوار المتاحف خلال هذه الفترة من جهة أخرى، حيث بلغت المداخيل 421,73 و350,68 مليون دج على التوالي، أي بانخفاض قدره 76,73% و 80,65% على الترتيب، غير أن هذه المداخيل شهدت ارتفاعاً محسوساً في سنة 2017 بمبلغ قدره 927,13 مليون دج، أي بارتفاع قدره 164,38% بالمقارنة مع مداخيل 2016، لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2018 و2019 بمعدل 57,79% و 68,90% على الترتيب، وذلك بالمقارنة مع مداخيل سنة 2017، أما سنة 2020 فقد شهدت انهيار المداخيل إلى ما دون 200 مليون دج وذلك نتيجة تراجع عدد الزوار بشكل كبير بسبب إجراءات الحجر الصحي وغلق المرافق العامة للوقاية من فيروس كورونا.

- المواقع الأثرية:

تمتاز الجزائر بعدد كبير من المواقع الأثرية الهامة تعود إلى 2,4 مليون سنة الأمر الذي يجعلها تحتضن ثاني أقدم محطة أثرية في العالم تشهد على التواجد البشري فوق سطح الأرض، حيث تضم 7 مواقع مصنفة باعتبارها تراثاً عالمياً، و1048 موقع أو معلماً مصنفاً كتراث وطني، وما لا يقل عن 15 000 موقعاً أثرياً، بالإضافة تميزها بتراث لا مادي ثري ومتنوع على غرار ثمانية (08) تعابير، ومهارات ثقافية مصنفة كتراث عالمي، و 23 قطاعاً تاريخياً محفوظاً، وخمس (05) حظائر ثقافية تغطي مساحة 43,77% من المساحة الإجمالية للتربة الوطني، وخمسين (50) متحفاً.

وتعتبر الخريطة الأثرية الجديدة للجزائر أكبر إنجاز حققه القطاع في نهاية عام 2020، حيث قام فريق من الباحثين بتعيين للأطلس الأثري الذي أنجزه عالم الآثار الفرنسي ستيف انكزلفي 1911 في عهد الاستعمار الفرنسي في كتابه المعنون "الأطلس الأثري للجزائر".

ولقد تم من خلال هذه الخريطة استكشاف حوالي 120 سنة من الاكتشافات الأثرية عبر التراب الوطني ابتداءً من فترة ما قبل التاريخ العائدة إلى 2,5 مليون سنة إلى غاية الفترات التاريخية الأكثر حداثة، وتعتبر هذه الأداة بمثابة جرد ميداني مديد شمل أزيد من 15.200 موقع أثري منها 7640 سبق جرده في أطلس كزيلو 7652 موقع جديد، كما أن هذا العمل لا يعتبر من نهائياً حيث سيتجدد تحيينه باستمرار.

وبالنسبة لأهداف هذه الخريطة، فتتمثل في أهداف سياحية وتاريخية واقتصادية تنموية خصوصاً وأنها تقدم خريطة أثرية مصغرة لكل ولاية ما يساهم في التعريف المحلي بالآثار في كل منطقة وحفظها عند إنجاز المشاريع التنموية، فهي أداة لا اتخاذ القرار في ما يخص الإعلام والحماية وتسيير المواقع الأثرية للممتلكات المكتشفة والمواقع الأثرية المحصاة⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل ميزانية القطاع الثقافي خلال الفترة 2014-2020

تشكل ميزانية الدولة المصدر الأساسي لتمويل القطاع الثقافي، غير أن الميزانية المخصصة لهذا الأخير تبقى ضعيفة وبعيدة عن الميزانية المحددة من طرف اليونسكو والمقدرة بـ 1 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور ميزانية التسيير لقطاع الثقافة في الجزائر 2014-2020 الوحدة (مليون دج)

السنة	ميزانية قطاع الثقافة	التغيير السنوي %	ميزانية الدولة	نسبة ميزانية قطاع الثقافة إلى إجمالي ميزانية الدولة
2014	25 233, 15	-	4 714 452, 36	0,54 %
2015	25 789, 79	2,21	4 972 278, 49	0,52 %
2016	19 056, 67	- 26,11	4 807 332, 00	0,40 %

(1) علي دبي، آمال درويش، ونادية جيدي. دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر: واقع وآفاق. الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. السنة 2021، ص 35.

2017	16 005,61	-16,01	4 591 841,96	%0,35
2018	15 272,00	-4,58	4 584 462,23	%0,33
2019	15 284,38	0,08	4 954 476,53	%0,31
2020	14 903,36	-2,49	4 893 439,10	%0,30

المصدر: دبيعلي وآخرون، 2020، ص28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الثقافي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، تتراوح بين 0,52 % و 0,30% من إجمالي ميزانية الدولة ، وهي نسبة ضعيفة جداً بالمقارنة مع توصيات منظمة اليونسكو التي تنص على ضرورة تخصيص نسبة 1 % من الميزانية العامة للدولة للقطاع الثقافي وذلك بهدف ترقية هذا القطاع والحفاظ على الموروث الثقافي العالمي، كما نلاحظ تراجع الغلاف المالي المخصص للقطاع حيث قدر في 2014 ب حوالي 25 233 مليون دج في حين لم يتجاوز 15 000 مليون في 2020، مما يدل على قلة اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع الحيوي وعدم إعطائه المكانة التي يستحقها كجزء من مقومات التنمية الاقتصادية في ظل التوجه العالمي لترقية هذا القطاع واعتباره جزءاً من أجزاء التنمية المستدامة في إطار تحقيق أهداف الاقتصاد البنفسجي.

كما أرجعت بعض الدراسات الاقتصادية أسباب تراجع دعم الدولة الجزائرية للقطاع الثقافي إلى الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر منذ 2015 نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث دفعت هذه الأزمة الدولة إلى اتخاذ إجراءات التقشف التي أثرت على المشاريع الثقافية وأدت إلى تجميد ما لا يقل عن 305 مشروع، ويظهر ذلك من خلال تراجع ميزانية القطاع الثقافي ابتداءً من 2016 والتي بلغت حوالي 19 056, 67 مليون دج بالمقارنة مع ميزانية سنة 2014 والتي قدرت ب 15 233, 25 مليون دج، أي بانخفاض يقدر ب 24,47%، ليستمر هذا التراجع حتى 2020 التي بلغت فيها الاعتمادات المالية الخاصة بالقطاع الثقافي 14 903, 36 مليون دج بنسبة انخفاض تقدر ب 40,94% بالمقارنة مع الاعتمادات الخاصة بسنة 2014، وهذا ما أدى إلى مشاكل مالية كبيرة أثرت على تسيير ومردود القطاع الثقافي خلال هذه الفترة.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح دور التراث الثقافي في تعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي في الجزائر، لأن الاقتصاد البنفسجي يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع

ويعد من الاقتصاديات الأكثر توافقا مع الطبيعة والأقل ضررا بالبيئة ومن ثم الأكثر استدامة، وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطوير الاقتصاد، ويجب على كل الدولة من الدول وخاصة الجزائر، أن تحافظ على تراثها الثقافي لأنه كنز لها من ماضيها وغن ضاع الماضي يضيع المستقبل، بالإضافة إلى مساهمته في تعزيز الاقتصاد وإنعاشه وخاصة الاقتصاديات المحلية التي أظهرت أهمية التراث الثقافي من خلال السياحة الثقافية المؤثرة إيجابيا على الاقتصاد بزيادة معدلات التنمية في البلاد وزيادة تناول النقد الأجنبي والخبرات التدريبية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا يتوجب على الحكومة الجزائرية تبني استراتيجية جديدة لتفعيل اقتصاد الثقافة وإطلاق مبادرة إشراك المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لتحقيق التنسيق بين القطاعات الوزارية لإنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية.

• نتائج الدراسة

في الأخير ثم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- الاقتصاد البنفسجي هو اقتصاد حديث النشأة يهدف إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الجانب الاقتصادي في ظل العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات وتحقيق أهداف الرفاه والاستدامة؛
- يعد الاقتصاد البنفسجي أحد أهم المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام الناتج عن الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البيئي (الأخضر)، وهو يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافات المجتمع، والتحالف الموجود بين النشاط الثقافي والنشاط الاقتصادي يجعل التنمية الثقافية تساهم في الخروج من الأزمات الاقتصادية لتحقيق غاية الرفاهية والتقدم؛
- يعتبر التراث الثقافي قوة حضارية واقتصادية وتجد أن هناك تكامل واضح بين التراث المادي واللامادي والقطاع السياحي وذلك إذا أحسن توظيفهما واستغلالهما؛
- الاقتصاد البنفسجي يساهم في تنمية وتطوير السياحة كونه يعتمد على أسس تشجع التنوع الاقتصادي وتساعد في تكييف الاقتصاد داخل المجتمع وهذا من خلال تقييم السلع والخدمات؛
- التراث الثقافي وتنوعه في الجزائر جعله ذو أهمية كبيرة، لأن الثقافة تكتسب بعدا اقتصاديا وجب استغلاله لخلق الثروة ومناصب العمل، إلا أن السياحة لا تستغله بالقدر الكافي والشكل الصحيح؛

- الانعكاسات والتأثيرات السلبية للحجر الصحي المطبق سنة 2020 الناتج عن جائحة كورونا على مختلف الأنشطة الثقافية مما أثر سلبا على اقتصاديات الدول المعتمدة على السياحة.

• الاقتراحات والتوصيات

بناءً على ما سبق يمكن أن نقترح جملة من التوصيات:

- وضع خطط واستراتيجيات شاملة لتطبيق الاقتصاد البنفسجي بطرق تكون قابلة للتطبيق والقياس مع الاهتمام بتوظيفه كعنصر فعال في تنمية السياحة المستدامة؛
- ضرورة إيجاد توافق وتكامل بين الإمكانيات الثقافية والاستراتيجيات السياحية المقترحة من أجل فعاليتها عمليا ونجاعتها؛
- محاولة إدراج موضوع التراث الثقافي والسياحي ضمن برامج التدريس مع نشر الوعي لدى الشباب بأهمية الثقافة؛
- على الجزائر الاهتمام أكثر بالتراث الثقافي ومراعاة القيم والعادات والتقاليد كعنصر فعال في اقتراح وإنجاز المشاريع السياحية، وحماية المواقع الأثرية من كل أشكال الاستنزاف عن طريق سن تشريعات واضحة تبين كيفية حماية هذا التراث، مع ضرورة إثراء التنوع الثقافي؛
- لن يكون للسياحة الثقافية أهمية دون استغلال المخزون الثقافي والحضاري بصورة مدروسة من أجل الحفاظ عليها الأجيال القادمة؛
- على الجزائر أن تهتم بزيادة الموارد المالية للقطاع الثقافي وتخصيص نسبة 1 % من الميزانية العامة للدولة كما حددته منظمة اليونسكو، مع اعتبار المواقع الأثرية كجزء من النشاط الاقتصادي.

المراجع العربية

المقالات

- 1- إسماعيل بن ملوكة. التراث الثقافي ودوره في بعث السياحة الصحراوية. مجلة حقول معرفية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة زيان عاشور – الجلفة، السنة 2021.

- 2- آمنه جيلالي. الاقتصاد البنفسجي، التنوع الثقافي والتنمية المستدامة: علاقات تفاعلية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، السنة 2022.
- 3- حكيم كحاحلية. واقع وآفاق التراث الثقافي الجزائري. مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي - تبسة-، السنة 2018.
- 4- عمار بن مالك. مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق ابعاد الاقتصاد البنفسجي حالة كأس العالم بروسيا طبعة 2018. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، السنة 2019.
- 5- فتيحة صالي. الاقتصاد البنفسجي كبديل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية المستدامة. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 3، العدد 2، الملحق الجامعية قصر الشلالة جامعة ابن خلدون-تيارت- السنة 2021.

المواقع الالكترونية:

- عبد اللطيف طه صلاح. الاقتصاد البنفسجي هل يمكن أن يؤثر على الثقافة. راجع الموقع: <https://blogsoaljazeera.net/blog>، تاريخ التصفح 21 08 2021.

التقارير

- علي دبي، أمال درويش، ونادية جيدي. دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر: واقع وآفاق. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السنة 2021.

المراجع الأجنبية:

- jacinthe. l'économie mauve: économies développemnet durable et diversité culturelle. Paris, 2012